PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'a**
DATE:	**10-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Medical negligence reminds us of the famous film scene: The drug contains a deadly toxin**
PAGE:	**20-21**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ola Al Essawy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

إهمال طبى يعيد إنتاج المشهد السينمائى الشهير فى قنا

الدواء فيه سم قاتل

"من حكمدار العاصمة إلى أحمد إبراهيم القاطن بدير النحاس لا تشرب الدواء.. الدواء فيه سم قاتل".. عبارة شهيرة مرتبطة بخطأ تسبب فيه صيدلانى فى فيلم "حياة أو موت"، بطولة الفنان الراحل عماد حمدى والطفلة ـ وقتذاك ـ ضحى أمير، وعلى الرغم من مرور عشرات السنين على الفيلم الذى تم إنتاجه فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، إلا أن الإهمال الطبى الذى نشهده حالياً كان سبباً فى إعادة المشهد بحذافيره مؤخراً ولكن هذه المرة فى محافظة قنا.

علا العيسوى

"احذر الدواء فيه سم قاتل". كانت هذه هى العبارة التى حملتها مكبرات الصوت لوزارة الداخلية فى قرية المحروسة بقنا، بعد ساعات قضتها مباحث شرطة قنا فى البحث عن طفلة صغيرة عمرها لا يتعدى ثمانى سنوات مصابة بسرطان الدم حياتها معرضة للموت فى أى لحظة نتيجة جرعة دواء زائدة.

الطفلة حبيبة حمدى تسافر كل أسبوع بصحبة والدها الحاج حمدي، لتقضى ساعات طويلة فى الطريق، لكى تتناول علاج السرطان من المعهد القومى للأورام بسوهاج، الذى يمنحها جرعة علاج دورية للقضاء على المرض الذى يتخلل جسدها الصغير، لكن إهمال الأطباء كاد أن يودى بحياة الطفلة التى تحاول أن تجد أملا لها فى الشفاء، وتعيش الموت كل لحظة بسبب ألم المرض اللعين.

المعهد القومى للأورام بسوهاج أعطى جرعة زائدة للطفلة من الدواء الذى تأخذه من خلال "إبرة" بصفة دورية، ولم يكتشف الأطباء خطأهم إلا بعد أن غادرت الفتاة ووالدها المعهد، ولم ينجح المعهد فى اللحاق بالطفلة الصغيرة لإنقاذها، فلجأ إلى وزارة الداخلية لكى تتخذ الإجراء المناسب لإنقاذ حياة الطفلة.

الأجهزة الأمنية حاولت بالتعاون مع الجهود الشعبية البحث عن خطوات يمكن من خلالها إنقاذ حياة الطفلة من خلال استخدام مكبرات الصوت وسيارات تنتشر فى قرية "المحروسة" التى تعيش فيها الطفلة وإخطار نقاط الشرطة التابعة لها القرى فى البحث عن الطفلة.

استمرت المحاولات لساعات حتى تمكنت الأجهزة الأمنية من التوصل إلى القرية التى تعيش فيها الطفلة وإخبار والدتها بخطورة الدواء الذى كانت ستتناوله الطفلة والذى كان من الممكن أن يودى بحياتها.

العميد محسن كمال مأمور قسم شرطة قنا روى لـ"آخرساعة" تفاصيل الحكاية، وكيف تم إنقاذ الفتاة قائلا إنه تلقى بلاغا من ممرضة تعمل بالمعهد القومى للأورام وهى من أبناء محافظة قنا، يفيد بأن المعهد القومى للأورام فى سوهاج أعطى فتاة صغيرة جرعة دواء

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

معهد الأورام أعطى جرعة زائدة من الدواء لعلاج طفلة مصابة بالسرطان

الشرطة جابت الشوارع بمكبرات الصوت لمنع الطفلة من أخذ الحقنة القاتلة

زائدة قد تودى بحياتها، وأن الطفلة تعالج من مرض سرطان الدم فى المعهد وهى تعيش فى قنا.

ويوضح العميد محسن أنه بعد محاولات عديدة تمكنت الأجهزة الأمنية من تحديد مكان الطفلة بعد استخدام مكبرات الصوت التى جابت شوارع القري، وتم الوصول إلى والدة الطفلة لمنعها من إعطاء جرعة الدواء الزائدة لابنتها لأنها تشكل خطورة على حياتها.

وأكد العميد محسن أن المسئولين الذين يعملون بالمعهد بعد إعطاء الجرعة فى حقنة لتأخذها الطفلة اكتشفوا أن الجرعة زائدة وقد تودى بحياتها، لافتاً إلى أن الطفلة تم العثور عليها فى قرية المحروسة التابعة لمركز قنا، وتم تحذير أسرتها بعدم إعطائها الحقنة ومراجعة الطبيب، لأن الحقنة بها جرعة دواء زائدة عن المقررة.

تواصلت "آخرساعة" مع والد الطفلة المريضة، لكنه رفض الحديث معللاً ذلك بأنه كان يخفى خبر مرض ابنته عن أهل القرية، لكن تم فضح الأمر بعد خطأ المعهد القومى للأورام، مشيراً إلى أن هذا يعد خطأ فادحا كانت ستدفع ابنته الثمن غاليا.

أخطاء الأطباء مسلسل لا ينتهى يدفع ثمنه الكبار والصغار، وإذا كان هناك حالة تم إنقاذها لأن الله تعالى قدر لها البقاء على قيد الحياة، فهناك آلاف الحالات التى تدفع حياتها ثمنا لأخطاء الأطباء.

الحكايات كثيرة والقصص لا تنتهى رصدنا بعض الحكايات أبطالها انتهت حياتهم بالوفاة بعد أخطاء الأطباء، فهناك طفلة صغيرة عمرها لا يتجاوز العامين دخلت لإجراء جراحة فى العين، فأعطاها الطبيب حقنة بالخطأ دفعت ثمنها حياتها.

قصة أخرى لسيدة دخلت مستشفى لتجرى ولادة قيصرية، لكن الطبيب ارتكب أخطاء كبيرة حيث تسبب فى قطع المثانة، ولم تنجح محاولاته لإنقاذها لأنه تسبب فى إصابتها بفشل كلوى وتعفن رحمها داخل جسدها وانتهت القصة بالوفاة، فيما دخلت سيدة أخرى لإجراء عملية تدبيس معدة لتقليل الوزن، لكن العملية انتهت بالوفاة بسبب خطأ طبيب، وغيرها من الحالات التى يذهب ضحيتها العديد من المرضى ويدفعون حياتهم ثمنا لخطأ طبيب لا يقدر حياة البشر ولا يعرف قيمة مهنته السامية.

جمعية الحق فى الدواء كشفت فى تقرير حديث عن وجود حوالى ٢٠٠ سبب لخطأ طبى يقع يوميًا ضمن أمور غير مكتوبة من جانب الطبيب فيما يخص تعليماته لطاقم التمريض وبسببها يتهرب الطبيب من مسئولياته أمام القانون.

وقال التقرير إن الإهمال الطبى تتنوع صوره وأشكاله وطرقه بين تأخر تقديم التدخل المناسب للطبيب فى حياة المريض لعدم وجود طبيب فى المستشفى أو غيابه أوعدم التزامه بأوقات العمل المحددة له، أو تشخيص خاطئ من جانب الطبيب يصاحبه دواء خاطئ قد يودى بحياة المريض، وأحيانا رفض وحدات الاستقبال استقبال بعض الحالات الحرجة وفقا لنص المادة ١٨ من الدستور، فضلا عن عدم المتابعة لحالة المريض بشكل سليم بعد إجراء التدخل الجراحى أو تدنى مستويات النظافة والجودة داخل المستشفى وغياب التعقيم المناسب، ما قد يتسبب فى انتقال مرض آخر إلى المريض نتيجة عدم التعقيم الجيد ووجود مصادر للعدوى داخل غرف العمليات.

التقرير أشار أيضاً إلى أن الأخطاء الطبية لا تقف عند أخطاء الأطباء التى تودى بحياة المرضي، بل إن هناك أخطاء فريق التمريض الذى يصاحب الطبيب التى قد تكون سببا هى الأخرى فى وفاة المريض نتيجة عدم إعطاء الجرعات المناسبة للحالة أو إعطاء جرعات زائدة أو التأخر فى منح المريض الجرعة التى يحتاجها فى الوقت المحدد، ما يودى بحياة المريض، فضلا عن أن ٦٥٪ من الحالات يعالجون بواسطة أطباء غير متخصصين.

وفيما يتعلق بالمسئولية القانونية التى تقع على الطبيب فى حالة وجود خطأ طبى أودى بحياة مريض، تجدر الإشارة إلى أنه فى معظم دول العالم تعامل قضايا المسئولية الطبية طبقا للقانون المدنى الذى يقضى بالتعويضات المالية ولا يعاقب بالحبس، لكن فى القليل من دول العالم من بينها مصر يعاقب الطبيب وفق القانون الجنائى وبالتالى تكون عقوبة الطبيب السجن أو الغرامة المالية أو كليهما معا. ويكون هناك حق للمتضرر من أى نشاط طبى فى رفع دعوى ضد المتسبب فى إحداث ضرره، حق رفع الدعوى يقتصر على الشخص المتضرر أو ورثته.

كما أن القانون يعطى المتضرر الحق فى رفع دعواه مدنيا أو جنائيا، حيث تنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى على أن "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

وتنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أى حالة كانت عليها الدعوى".

ويعلق المحامى بالنقض عصام إبراهيم، قائلا: هناك العديد من حالات الإهمال الطبى التى تم رصدها فى مصر خلال الفترة الأخيرة، لذلك لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات الصارمة للحد من هذه الوقائع التى انتشرت بشكل كبير مما يشكل خطرا كبيرا على المجتمع، مضيفا: المواطن البسيط هو الذى يدفع ثمن الأخطاء الطبية الفادحة التى تودى بحياته.

يذكر أن هيئة النيابة الإدارية كانت قد أصدرت توصية للقائمين على القطاع الطبي، والأطباء، وأعضاء هيئة التمريض، تطالب فيها بمكافحة كل أوجه القصور ووقائع الإهمال الطبى بالمستشفيات الحكومية، والتصدى لها بإجراءات سريعة وصارمة.